الأنباء
الخميس 2 مايو 2013

البنك يتواجد في الكويت كشريك وليس منافسا للبنوك المحلية

بنك الدوحة يرصد 1,8 مليار دولار لتقديمها كتسهيلات ائتمانية في السوق الكويتي

الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الدوحة د.سيتارامان و أحمد المهزع خلال ندوة البنك

أكد الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الدوحة د.سيتارامان ان بنك الدوحة يستعد في الفترة المقبلة للمشاركة في الخطط التنموية وأعمال البنية التحتية في منطقة دول الخليج العربية، وذلك من خلال رصده وقيامه بعمليات تمويل متنوعة لكل القطاعات التي ستكون ذات عائد وجدوى استثمارية له وفق الاستراتيجية الموضوعة من الادارة التنفيذية للبنك.

جاء ذلك أثناء مؤتمر صحافي عقده بنك الدوحة في الكويت أمس لإعلانه عن تنظيم ندوة تستعرض خطط التنمية في المنطقة ومشاريعها المستقبلية من خلال ما تم رصده من ميزانيات مالية وآلية مساهمة القطاع المصرفي الخليجي في تلك المشاريع ومعاييرها.

كما اكد المدير الاقليمي لبنك الدوحة فرع الكويت ان البنك لم يفتتح فرعا في الكويت ليكون منافسا بل جاء شريكا في السوق الكويتي من خلال تقديمه جميع الخدمات المصرفية للافراد والشركات على حد سواء وفق جميع التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي، مشيرا الى ان البنك يبدي اهتماما كبيرا بالعمل في السوق الكويتي كونه سوقا واعدا ويحتوي على العديد من الفرص الاستثمارية.

وقد عقد المؤتمر بحضور كل من الرئيس التنفيذي لبنك الدوحة د.سيتارامان والمدير الاقليمي لبنك الدوحة الكويت احمد المهزع وخالد النعمة رئيس القطاع العام لوحدة الخدمات المصرفية التجارية وكذلك عبدالرحمن المحمد رئيس ادارة الموارد البشرية.

المهزع: 80 مليون دينار محفظة التمويل من بنك الدوحة للشركات الكويتية في 2012

سيتارامان: اهتمامنا بالسوق الكويتي كونه من أفضل أسواق المنطقة

وكشف سيتارامان ان بنك الدوحة رصد قرابة 1,8 مليار دولار لتقديمها كتسهيلات ائتمانية في السوق الكويتي الذي ينظر اليه على انه من افضل الاسواق الخليجية، مذكرا بان نسبة التضخم في السوق الكويتي لا تتعدى 3٪ وهو ما يؤكد متانة هذا السوق وجدوى الاستثمار فيه وانه اقتصاد يمكن وصفه بأنه يبشر بالخير.

وأكد سيتارامان ان دول الخليج مجتمعة رصدت قرابة 377 مليار دولار في ميزانياتها للعام 2014/2013 حيث بلغت ميزانية الكويت نحو 116 مليار دولار بينما رصدت السعودية نحو 120 مليارا، مؤكدا ان تلك الميزانيات تشتمل على جميع القطاعات.

وقال ان بنك الدوحة يسعى للاستفادة من تلك الميزانيات وما سينجم عنها من مشاريع تحتاج الى تمويل في قطاعات متنوعة وهو ما دفعه الى رصد ما يتراوح بين 10 و12 مليار دولار، مؤكدا ان الأفضلية هي للسوق الكويتي، مضيفا ان حجم المشاركة يعتمد على مدى الجدوى الاقتصادية والاستثمارية والعائد من المشروع، وكذلك نوعية التسهيلات التي يمكن تقديمها وكيفية استردادها من خلال الضمانات الكافية وبما يتوافق مع تعليمات بنك الكويت المركزي.

وبين سيتارامان ان بنك الدوحة وضع استراتيجية لاختيار نوعية مساهماته في عمليات التمويل المطلوبة، وذلك ضمن خطة لمنح التمويل والتسهيلات الائتمانية، ومن هنا ينظر البنك الى مدى مطابقة المشروعات التي تحتاج الى تمويل وما اذا كانت تتفق وتلك الخطة.

أما احمد يوسف المهزع المدير الاقليمي لبنك الدوحة الكويت فقال ان محفظة التمويل للشركات لبنك الدوحة الكويت بلغت 80 مليون دينار في العام ،2012 متوقعا ان تشهد ارتفاعا في العام الحالي 2013 بما يتراوح بين 18 و20٪، مؤكدا ان العمل في السوق الكويتي تعتبره ادارة البنك واجبا وطنيا، حيث قناعتنا تتركز على أهمية وجود البنوك الخليجية في دول مجلس التعاون الخليجي بما يرسخ روح الاخوة والتعاون بين بلدان المجلس.

وقال ان وجود بنك الدوحة في السوق المصرفي الكويتي يشارك في كل عمليات التمويل في السوق الكويتي كونه سوقا مصرفيا جيدا وبه العديد من فرص الاستثمار، وما يفرق بين نشاط بنك الدوحة في الكويت وبنوك الكويت، انما فقط يكمن في وجود افرع للبنوك الكويتية تغطي كل مناطق الكويت بينما يعمل بنك الدوحة من خلال فرع واحد له فقط.

وأشار المهزع الى ان أسواق العالم والمنطقة كانت قد شهدت تباطؤا في مشاريعها التنموية بسبب الأزمة المالية العالمية، وذلك في الفترة من 2008 حتى 2012 الا انه مع بداية النشاط الاقتصادي وبعد شبه الاستقرار الحالي في تلك الاسواق ومنها دول الخليج العربي فإن بنك الدوحة يعمل على اقتناص الفرص الاستثمارية المتاحة وفق الضمانات العامة لاستراتيجية البنك.

● منى الدغيمي

بشارة: الكويت بحاجة إلى صناعة لوبي خليجي لنجاح فكرة «الكويت عاصمة للنفط في العالم»

عبد الله بشارة متحدثا خلال ندوة ديبلوماسية النفط ويبدو أحمد العربيد (قاسم باشا)

أشار الأمين العام الأسبق لمجلس التعاون لدول الخليج العربية السفير عبدالله بشارة إلى أن الكويت بحاجة إلى صناعة لوبي خليجي جماعي لنجاح وتحقيق فكرة «الكويت عاصمة للنفط في العالم»، موضحا أن «من الشروط الأخرى الواجب توافرها رضا الأشقاء وموافقة الفقراء وقبول الأقوياء وحوار العقلاء».

ولفت بشارة الذي يشغل حاليا منصب رئيس المركز الديبلوماسي للدراسات الإستراتيجية خلال ندوة بعنوان ديبلوماسية النفط التي نظمها الفريق التطوعي لمبادرة «الكويت عاصمة النفط في العالم» ضمن سلسلة ندوات وأدارها صاحب فكرة المبادرة ورئيس مجلس إدارة شركة نفط الكويت السابق م.أحمد العربيد، إلى أن التحدي القائم أمام الكويت يتمثل في الحصول على مساندة دول مجلس التعاون ومنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبيك».

وبين بشارة أن «قبول مجلس التعاون على المبادرة ضرورة لتصبح الكويت عاصمة النفط»، موضحا أن «النفط قوت الحياة يملكه القليلون ويعيش عليه الكثيرون وتكمن قوته في ندرته وعيوبه في عالميته، ولا يوجد فيه حق التملك وفيه سخاء وإيذاء للمنتجين ولا استقرار دونه ولا ازدهار في انحساره».

وأشار بشارة إلى أن النفط عقدة في عالم السياسة يستقيم بالإجماع والتوافق ويسبب المتاعب عند الإخفاق في التراضي، مبينا أن قرار الملك فيصل في حظر النفط كان غير عادي وجعل الأميركان يضعون خططا لاحتلال منابع النفط، وهو ما جعل ديبلوماسية النفط تطغى على العلاقات بين المنتجين والمستهلكين حتى يتوازن الاقتصاد العالمي والسياسة العالمية باعتباره عصب الحياة، موضحا أن السعودية لعبت دورا كبير للتخلي عن الجشع والطمع في أسعار النفط وتزويد العالم باحتياجاته النفطية. واستعرض بشارة التطور التاريخي لديبلوماسية النفط منذ قرار الملك فيصل بوقف تصدير النفط في 1973 تضامنا مع المصريين في حرب أكتوبر وهو ما جعل المستهلكين يعيدون التفكير في كيفية التعامل مع المنتجين لضمان استهلاك النفط.

وبين أن ديبلوماسية النفط تقوم على الاعتدال والاستمرار والعقلانية، لافتا إلى أن دول التعاون خلقت ذراعة متمكنة للاعتدال ونالت ثقة المستهلكين وأقامت علاقات قائمة على تبادل المصالح مع الشركات العالمية.

وبين أن ديبلوماسية النفط لعبت دورا محوريا في مواجهة جشع الشركات المتعددة الجنسيات تجاه ملاك النفط، مشيرا إلى أن من يستخدم النفط في السياسة يلعب بالنار وقد يحترق بها وقد تأتي بالدمار، مشددا على ضرورة عزل النفط عن العبث واعتباره سلعة غير قابلة لمداخيل السياسة ومناوراتها.

ولفت الى أنه في 1974 جاء الرئيس بومدين بنظرة راديكالية إلى الأمم المتحدة مستغلا هلع العالم من حصار النفط واهتزاز هيبة الكبار وانكشاف مواقع الضعف عند الأقوياء بسبب شهيتهم للنفط، مبينا أن بومدين جاء براديكالية غاضبة من غياب العدل في النظام الاقتصادي العالمي، حيث الأقلية التي تتمتع بخبرات النظام على حساب الأغلبية صاحبة المواد الخام والموارد الطبيعية.

وأشار إلى أن بومدين كان يريد أن تقوم الدول النامية بتأدية دور أكبر في الاقتصاد العالمي وفي المنظمات الاقتصادية وأن يكون لها حق في سعر معقول وعادل في الموارد الطبيعية وسيادة كاملة على أراضيها وأن تكون هناك علاقة عملية وعادلة من الشركات العابرة للوطنية والحصول على حق التكنولوجيا وفنون الإدارة وأن يكون النفط صوت ثورة الفقراء ضد احتكار الأغنياء.

وأكد أن مرحلة غليان النفط انتهت ودخلنا حاليا في مرحلة الشراكة مع المستهلكين لاستخدام التكنولوجيات الحديثة في الإنتاج وهو ما يعزز من التفاهم والانسجام بين المنتجين والمستهلكين.

بدوره، أكد م.أحمد العربيد على أن مبادرة الكويت عاصمة النفط هي دعوة في واقع الأمر للاعتدال في التفكير وإيجاد علاقة إستراتيجية بين المنتجين والمستهلكين وهي تسعى لأن تكون مصدر إشعاع حضاري بالتعاون مع كل القوى الإقليمية.

وبين أن هناك إجماعا على أن النفط سلعة ناضبة، لكن السؤال متى يأتي هذا اليوم وهو أمر غير معلوم وأثبتت جميع النظريات التي أعلنت عن نضوب النفط أنها فشلت وباءت بالفشل ولا يوجد تحديد لليوم الذي ينضب فيه النفط. وبين أن كل برميل نفط ينتج يقابله 3 براميل يتم اكتشافها وتضاف للمخزون، مبينا أنه منذ 1859 تتزايد معدلات الإنتاج ولم تنخفض، مشيرا إلى أن هناك 90 مليون برميل يوميا يتم إنتاجها ومتوقع إضافة 17 مليون برميل يوميا في 2020، موضحا أن كل نظريات النضوب باءت بالفشل والتكنولوجيات الحديثة زادت من الاحتياطيات النفطية.

● أحمد مغربي

توفيقي: خدمة «الأهلي تشات» تحقق نجاحاً في عامها الثاني

عثمان توفيقي

للعام الثاني منذ انطلاقها، تشهد خدمة «الأهلي تشات» من البنك الأهلي الكويتي إقبالا واسعا من قبل عملاء البنك، الذين يبحثون عن أبسط الوسائل وأكثرها ابتكارا للتواصل مع البنك، حيث تعتبر خدمة «الأهلي تشات» لدى البنك الأهلي الكويتي الأولى من نوعها في الكويت، وتأتي هذه الخدمة ضمن الأنشطة المستمرة لتطوير مركز الاتصال الهادفة إلى تقديم أفضل الخدمات المصرفية وأكثرها توفيرا للوقت.

وعن الخدمة قال عثمان توفيقي رئيس قنوات الاتصال البديلة: «منذ انطلاق خدمة «الأهلي تشات» في عام 2011 ارتفع عدد مستخدميها بشكل لافت وبنسبة تتعدى حاجز الـ 200٪. وأضاف أن خدمة «الأهلي تشات» هي الأولى من نوعها في الكويت التي تم ابتكارها وتطويرها لتكون واحدة من أفضل قنوات التواصل مع العملاء في القطاع المصرفي المحلي، وتحرص إدارة مركز الاتصال على تدعيم خدماتها بالابتكار الدائم، وباستثمار أفضل التقنيات المصرفية الحديثة، وأكفأ الموظفين لنمنح عملاءنا الخدمة التي يتوقعونها من البنك الأهلي الكويتي.

وأشار إلى أن كل ما يحتاجه العميل هو زيارة الموقع الإلكتروني .www eahli.com والتسجيل لمخاطبة موظف خدمة العملاء مباشرة والإجابة عن جميع الاستفسارات.

وختم بقوله: «مع إقبال العملاء بشكل متزايد للعام الثاني على هذه الخدمة، يكون البنك الأهلي الكويتي قد أضاف علامة بارزة لمستوى جودة الخدمة المقدمة، ونسعى إلى تقديم المزيد من الخدمات التي تساهم في إيجاد حلول مصرفية بطرق سهلة وميسرة».

ماليزيا والسعودية والإمارات أكثر الدول استفادة من الصكوك في تمويل المشاريع

«بيتك للأبحاث»: 53 تريليون دولار تكلفة مشاريع البنية التحتية في العالم حتى 2030

كشف تقرير أصدرته شركة «بيتك للابحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» أن هناك حاجة إلى 53 تريليون دولار لتلبية الطلب العالمي على البنية التحتية حتى 2030، وإن إجمالي رأس المال الذي تم ضخه من قبل صناديق أسهم البنية التحتية غير المدرجة في البورصة التي تعمل على المستوى الدولي بلغ 200 مليار دولار منذ 2004، مشيرا إلى أن التمويل الاسلامي لديه فرص عديدة للمساهمة بحصة كبيرة في تمويل هذه المشاريع في ظل النمو المتوالي لهذا القطاع والطلب المتزايد عليه حول العالم.

وأشار التقرير إلى انه يمكن الاستفادة من سوق الصكوك في تحسين هيكل رأس المال وحجم السيولة في دول مجلس التعاون الخليجي والشركات الآسيوية والعديد من الدول الافريقية، خاصة تلك التي تعمل في الصناعات المرتكزة على تكثيف رأس المال، مثل البنية التحتية، حيث يمكن أن توفر سوق الصكوك لهذه الشركات تمويلات طويلة المدى من خلال مصادر تمويل مختلفة، وانه في حالة محافظة التمويل الاسلامي على المعدلات المرتفعة حاليا من النمو، فمن المتوقع أن تصل الأصول المالية الإسلامية إلى 1,9 تريليون دولار في 2013 و6,5 تريليونات دولار في عام 2020.

وأشار الى ان تمويل مشاريع البنية التحتية أصبح أحد قطاعات الأعمال المنتشرة حول العالم. وفي الوقت الذي تركز فيه غالبية استثمارات البنية التحتية على الجانب المحلي، نجد مصادر تمويلها يزداد على المستوى الدولي، ووفقا لتقرير آخر التوجهات العالمية للبنية التحتية لعام 2013 الصادر عن«فرونتير إيكونوميكس»، فإن إجمالي رأس المال الذي تم ضخه من قبل صناديق أسهم البنية التحتية غير المدرجة في البورصة (والتي تعمل على المستوى الدولي) تقارب الـ 200 مليار دولار منذ 2004. ونظرا لأن قطاع البنية التحتية يحتاج إلى تمويل العديد من الاستثمارات بمبالغ ضخمة، فإنه يتطلب جذب مصادر تمويلية على المستويين المحلي والعالمي، كما أن هناك عددا كبيرا من مشاريع البنية التحتية في حاجة إلى البناء أو إعادة البناء أو التحديث خلال العقدين المقبلين.

وفي تقرير عن البنية التحتية حتى عام 2030 (صادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2006ـ 2007)، قدرت المنظمة أن هناك حاجة إلى 53 تريليون دولار تقريبا لتلبية الطلب العالمي على البنية التحتية من عام 2007 حتى 2030 على مستوى العالم. وبالرغم من ذلك، فان التقييمات الجديدة التي نشرت في تقرير احتياجات البنية التحتية في قطاع النقل الاستراتيجي حتى عام 2030 أشارت إلى أن الاحتياجات الاستثمارية في البنية التحتية العالمية في المطارات والموانئ والسكك الحديدية ونقل وتوزيع النفط والغاز فقط يمكن أن تصل إلى ما يزيد على الـ 11 تريليون دولار في الفترة بين 2009 و2030. وهناك احتمالية إلى زيادة متطلبات الاستثمار في البنية التحتية في الاقتصادات سريعة النمو النامية، مما يعكس الحاجة إلى زيادة مشاريع البنية التحتية الجديدة وتزايد الحاجة إلى إجراء عمليات الصيانة للمشاريع القائمة.

ووفقا لمصادر رسمية، تخطط تركيا لإنفاق 60 مليار دولار على تنمية البنية التحتية في 2013. وهذا يشمل الانتهاء من نفق مرمرة تحت ضفاف البوسفور وبناء المطار الثالث باسطنبول، والذي سوف يبدأ هذا العام. وتشير التقديرات إلى أن المطار سيسمح بمرور نحو 150 مليون مسافر سنويا من خلاله، وفي إطار استعدادها لاستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022، تعتزم قطر زيادة الانفاق الحكومي ليصل إلى 57,8 مليار دولار (210,6 مليارات ريال قطري) خلال السنة المالية 2013/2014، وذلك من أجل تنفيذ البرامج الضخمة لمشاريع البنية التحتية. وبالإضافة إلى جهودها الرامية لبناء ستادات جديدة، فمن المتوقع أن يتم إنفاق 140 مليار دولار تقريبا في مشاريع البنية التحتية في قطر حتى عام 2022 وذلك لإنشاء نظام السكك الحديدية بالإضافة إلى إنشاء مطار جديد وميناء بحري وإعداد طرق رئيسية جديدة بأطوال تبلغ مئات الكيلومترات.

وبالنسبة للدول الآسيوية، تعد ماليزيا وإندونيسيا أحد النماذج التي تنفق بسخاء على البنية التحتية. فقد خصصت ماليزيا مبلغ 47,8 مليار رينجيت ماليزي تقريبا لهذا الغرض في عام 2013. وتم تخصيص ما مجموعه 30 مليار رينجيت للبنية التحتية في القطاع الاقتصادي، 11,1 مليار رينجيت للقطاع الاجتماعي والذي يشمل التعليم والتدريب والرعاية الصحية والإسكان والتنمية المجتمعية، ومبلغ 4,6 مليارات رينجيت للقطاع الأمني. وحتى تقوم إندونيسيا بتسريع نموها الاقتصادي، تقوم الحكومة بتوفير المزيد من التمويل لتطوير البنية التحتية ولتسهيل توزيع السلع، في مشروع الموازنة لعام 2013، تم تخصيص ما مجموعه 193,8 تريليون روبية اندونيسية لمشاريع البنية التحتية. وقد زاد الإنفاق الحكومي على المشاريع الكبرى، والتي تشمل تخصيص مبلغ لإنشاء موانئ بحرية، بمبلغ 216 تريليون روبية اندونيسية (23 مليار دولار) في 2013.ويتوقع أن تدعم سوق الصكوك في 2013 من خلال المشاريع المتراكمة للبنية التحتية فضلا عن الحاجة إلى التمويل في دول مجلس التعاون الخليجي وكذلك في مختلف المناطق الآسيوية، ويرجع ذلك إلى أن الإنفاق على البنية التحتية كان أحد أهم العوامل الرئيسة وراء تحفيز النمو الاقتصادي في هذه المناطق على مدى العقد الماضي، ويتم توجيه جزء كبير من استثمارات البنية التحتية في قطاع النقل في إطار الجهود الرامية إلى تحويل هذه المناطق إلى محور جوهري للنقل على الصعيد الدولي. وهناك استثمارات كبيرة يتم ضخها في المطارات والموانئ البحرية بالإضافة إلى الاستثمار في السكك الحديدية ومشاريع الطرق الجديدة، وقد سيطرت ماليزيا على أغلب قطاع البنية التحتية خلال السنوات الأخيرة بإجمالي مبلغ 55,1 مليار دولار تم استغلالها في الفترة بين 2001 ومارس 2013، تلتها في ذلك دولة الإمارات العربية المتحدة بإجمالي مبلغ 8,9 مليارات دولار ثم المملكة العربية السعودية بإجمالي مبلغ 6,5 مليارات دولار للإصدارات عن نفس الفترة.

ويمكن الاستفادة من سوق الصكوك في تحسين هيكل رأس المال وحجم السيولة في دول مجلس التعاون الخليجي والشركات الآسيوية، خاصة تلك التي تعمل في الصناعات المرتكزة على تكثيف رأس المال، مثل البنية التحتية، حيث يمكن أن توفر سوق الصكوك لهذه الشركات تمويلات طويلة المدى من خلال مصادر تمويل مختلفة.

وهناك بعض العقبات تواجه المؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المشاريع، وأولاها عدم استقرار البيئات التنظيمية والسياسية في معظم البلدان الإسلامية، وقضايا السيولة في الصناعة المالية الإسلامية حيث تقف عائقا ضد التمويل الجدي للمشاريع الإسلامية في حالة عدم وجود سيولة، بالإضافة إلى محدودية قدرات المؤسسات المالية الإسلامية في بعض الاحيان ونقصد هنا من الناحية المالية والفنية.

ويمكن للتمويل الإسلامي للمشاريع أن يحدث فرقا جوهريا وذلك من خلال سد الفجوات التمويلية. وأن يتيح تمويل مشاريع ذات جدوى من الناحيتين الاقتصادية والتقنية، والتي ليس هناك سبيل لتمويلها من خلال عمليات التمويل التقليدية لاعتبارات غير تجارية، وهناك احتمالية كبيرة أن يحدث تمويل المشاريع الإسلامية فرقا كبيرا فيما يتعلق بحجم المخاطر التي تتعرض لها المشاريع، فربما تكون المصارف الإسلامية قادرة على تحمل بعض أنواع المخاطر، مثل مخاطر عبر الحدود أو مخاطر العمل في بلدان مختلفة.

وقد ارتفعت وتيرة تطور التمويل الإسلامي بصورة كبيرة على مدار العقود الثلاثة الماضية، وأدى النمو غير المسبوق الذي شهده قطاع التمويل الإسلامي خلال السنوات الأخيرة إلى تحوله من كونه بديلا تقليديا إلى منافس رئيس.

ويكفي أن نقول ان التمويل الإسلامي أصبح اليوم عنصرا مهما من عناصر نظام التمويل العالمي. ونظرا لتطور التمويل الإسلامي في صورة آلية متكاملة داخل عملية التمويل الحديثة، فإنه يقدم حلولا تمويلية مستدامة وأكثر انصافا، وبرز دور التمويل الإسلامي كبديل قوي لعمليات التمويل التقليدية وأصبحت المنتجات والخدمات تقدم من قبل أكثر من 600 مؤسسة مالية إسلامية في 75 دولة مختلفة حول العالم.

ولا تزال مصر في خضم الموافقة على الإطار التنظيمي لدعم أول إصدار للصكوك لدى البلاد، في حين تقوم دبي حاليا بصياغة إطار قانوني مركزي للرقابة على المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والمعاملات التي تقع ضمن هذا الإطار، بهدف تعزيز نمو صناعة التمويل الإسلامي في الإمارات لأول مرة بحلول نهاية هذا العام، وسيخدم الإطار القانوني المركزي مسعى الإمارات لتصبح واحدة من أفضل الاقتصادات في العالم من خلال تحفيز وتشجيع دور البلاد كمركز عالمي للتمويل الإسلامي. وتعد سلطنة عمان آخر بلد من دول مجلس التعاون الخليجي الست من حيث تبني قطاع التمويل الإسلامي، حيث قررت السلطنة خلال العام الماضي تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية من خلال تطوير التشريعات اللازمة وإصدار التراخيص للبنوك والنوافذ التي تعمل وفقا للشريعة الإسلامية بصورة كاملة، وقد انصب تركيز عمان على إنشاء سوق الصكوك بالسلطنة من أجل الاستفادة من السيولة الإقليمية ودعم التمويلات الحكومية.

ويمتلك الاقتصاد العالمي فائضا في السيولة عقب الإجراءات التي تم القيام بها بهدف تحفيز النمو، وستجد هذه السيولة بطريقة أوبأخرى سبيلها نحو منتجات وخدمات التمويل الإسلامي، ومن المتوقع أن تحصد الصكوك والصناديق الإسلامية غالبية المكاسب من هذا الوضع، ويمكننا القول بإيجاز ان البلدان التي أحرزت تقدما كبيرا في تطوير قطاع التمويل الإسلامي ستتمتع بالنصيب الأوفر من الاستفادة من حركة السيولة العالمية بفضل بعد النظر والمبادرة فيما يتعلق باللحاق بركب حقل التمويل الإسلامي في وقت مبكر.

وشهد نمو الأصول المالية الإسلامية ارتفاعا هائلا بعد أن حافظ على تسجيله لمعدل نمو يتكون من رقمين (خانة العشرات) على مدى السنوات القليلة الماضية. وفي حالة محافظة النمو على هذه المعدلات المرتفعة، فمن المتوقع أن تصل الأصول المالية الإسلامية إلى 1,9 تريليون دولار في 2013 و6,5 تريليونات دولار في عام 2020.